الإمارات.. وأنسنة السياسة

محمد خلفان الصوافي
كاتب إماراتي

ليست الأزمة الحالية التي تصيب المجتمع الدولي كباقي الأزمات التي اعتدنا على مواجهتها، كأزمة أنفلونزا الطيور أو أنفلونزا الخنازير وحتى الأزمة المالية العالمية، التي كان البعض يخرج منها بفرص اقتصادية ومالية للتحسين والتغيير نحو الأفضل، على اعتبار أنه في كل أزمة يوجد تهديد بالخطر وفرصة للتغيير. للأسف تبدو هذه النظرية غائبة بنسبة كبيرة عن العديد من دوائر صنع القرار في العالم خلال أزمة فايروس كورونا، وبالتالي كان من الطبيعي أن نرى تلك الحالات من الارتباك للعديد من سياسيي الدول الكبرى، وصلت في بعض الأحيان إلى أن تغير من الكثير من المسلمات السياسية كانت موجودة في العلاقات الدولية.

ومن أدلة المسلمات التي تغيرت الاتصال الهاتفي الذي جمع الرئيس الأميركي دونالد ترامب بالرئيس الصيني، شي جين بينغ، من أجل التعاون لإيجاد حل مشترك يحمي المجتمع الدولي. ومنها أيضا ذلك الخطاب الغاضب للرئيس الصربي، ألكسندر فوتشيتشن تجاه دول الاتحاد الأوروبي عندما رفضت مساعدته في الحصول على بعض الأدوات الوقائية لمواجهة الفايروس فطلب مساعدة من الصين، ومنها أيضا إغلاق الدول الأوروبية لحدودها مع إيطاليا التي أحست من القرار "أنانية" في وقت حاجتها لهم.

كل هذه المواقف دفعت الرأي العام وبعض السياسيين إلى إعادة التفكير في الكثير من المفاهيم السياسية التقليدية، خاصة بعد أن ظهر بعض السياسيين في العالم لحكومات "عريقة" في مواجهة الأزمات وعرفت بالخطابات "القوية" والبيانات التي لا تعرف غير لغة الإنجاز والبعد عن تأثيرات أو تداعيات الأزمات، حيث ظهر بوريس جونسون رئيس وزراء بريطانيا بخطاب مستفز ومخجل للرأي العام البريطاني يدعوهم فيه للاستعداد لفقدان أعزاء لهم خلال الفترة المقبلة.

ما يعني أن التفكير في جني فوائد اقتصادية أو سياسية من هذه الأزمة غير موجود، والأمر لا يخلو من واقعية وبالتالي فإن قبول طريقة تعامل كل الحكومات كانت تقوم على قاعدة "بلدي أولا"، لا فقط من منطلق إيقاع الأحداث التي يمر بها العالم وفي ظل هذا الضغط النفسي للأزمة، بل أيضا وفق المقولة التاريخية في السياسة لواحد من أهم منظري العلوم السياسية على مر التاريخ نيقولا ميكافيلي "الغاية تبرر الوسيلة" التي تعطي لكل سياسي الحق في حماية نفسه والتي بالتأكيد يحفظها كل السياسيين في العالم عن ظهر قلب، ويكون من السهل استخدامها في هذا الوقت لأن الكل أدرك معانيها.

قيادة دولة الإمارات كانت استثناء من هذه القاعدة السياسية التي اجتاحت العالم منذ البداية، وبشكل خاص لدى الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة في عدة مواقف تؤكد كلها إيمان ولي عهد أبوظبي بالقيم الإنسانية في العالم وأخلاقيات الحفاظ عليه، بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى، وأثبتت أن "الأخلاق الإنسانية" لدى السياسيين وصناع القرار هي العلاج الأمثل لكل التحديات التي تواجه البشرية في العالم، وبالتالي لابد أن تكون هي الفلسفة التي تحكم العالم، وقد انعكس إيمان الشيخ محمد بن زايد بتلك القيم من خلال جملة من الاستثناءات الإماراتية في هذه الأزمة:

> **قيادة دولة الإمارات أثبتت أن «الأخلاق الإنسانية» لدى السياسيين وصناع القرار هي العلاج الأمثل لكل التحديات التي تواجه البشرية في العالم، وبالتالي لابد أن تكون هي الفلسفة التي تحكم العالم**

أولا: الإعلان في بداية ظهور الأزمة عن تضامن دولة الإمارات مع جمهورية الصين الشعبية في مواجهة تداعيات فايروس كورونا واستعدادها لتقديم مختلف أشكال الدعم لجهود الحكومة الصينية في هذا الإطار.

ثانياً: كان لافتاً للرأي العام العالمي موقف دولة الإمارات وهي تبادر قبل الجميع بإرسال مساعدات إلى جمهورية إيران الإسلامية، وقبل أن تطلب المساعدة الدولية متجاوزة في ذلك كل الخلافات السياسية مع هذا النظام، بل إن الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية أجرى "اتصالا تضامنيا" مع وزير خارجية إيران محمد جواد ظريف أكد فيه أن الإمارات وطن الإنسانية، الأمر الذي أجبر مدير منظمة الصحة العالمية، تيدورس أدناهوم غيبريسوس، على أن يعبر عن شكره وامتنانه للشيخ محمد بن زايد آل نهيان.

ثالثا: القيام بإجلاء رعايا من عدد من الدول الشقيقة والصديقة من مقاطعة "هوبي" الصينية بعدما تقطعت بهم السبل هناك ونقلهم إلى مدينة "الإمارات الإنسانية" في أبوظبي للتأكد من سلامتهم، وكان لهذه المبادرة ردود فعل دولية كبيرة مشيدة بقيادة دولة الإمارات قبل أن يعودوا إلى بلدانهم.

رابعا: الاتصال الذي أجراه الشيخ محمد بن زايد مع الرئيس السوري حافظ الأسد والذي حمل إلى جانب البعد الإنساني الناحية القومية لدولة عربية يعيش شعبها أزمة وحربا منذ قرابة عقد من الزمان، وهي المكالمة التي أرفقها بجملته الشهيرة "سوريا لن تبقى وحدها في هذه الظروف الحرجة". فرغم أن الاتصال مثل حدثا سياسيا عروبيا مهما لدى الرأي العام العربي حيث تجاوز كل الخلافات فإن الشيخ محمد بن زايد أكد على الفلسفة السياسية لدولة الإمارات وثوابتها تجاه الإنسانية وتجاه الواجب العربي لها.

إن الشيخ محمد بن زايد آل نهيان قائد عالمي استثنائي في إدراكه لما يحكم العلاقات الدولية، فهو يرى الجانب الإنساني لهذه العلاقة ويعتبرها العامل الأهم في تحقيق المبادئ الدولية، ولعل هذا ما يفسر أسباب غضب التنظيمات الإرهابية من شخصيته.

السؤال هنا، هل مثل هذه السلوكيات الإنسانية قابلة لأن تكون معيارا في العلاقات السياسية بعدما أكدت أغلب النظريات في هذا التخصص بأن الأولية "للمصلحة"، وأن الصداقة والعداوة يتم تقييمها وفقها؟

ما يفعله الشيخ محمد بن زايد آل نهيان يؤكد أن المحرك القادم في العلاقات الدولية هو "أنسنة السياسة"، أي أن تكون موجهة لخدمة الإنسانية. كما أن ردة فعل الرأي العام العالمي بما في ذلك الأوروبيون ومنهم على سبيل المثال، مدرب منتخب كرواتيا، زلاتكو داليتش، تفاعلا مع مبادرة محمد بن زايد الطبية تجاه بلاده، وستيف هارفين الإعلامي العالمي الذي اعتبر الإمارات مكانا آمنا في ظل أزمة كورونا، إضافة إلى بيل غيتس صاحب شركة ميكروسوفت العالمية وغيرهم من السياسيين هي كلها مؤشرات على أن العالم مقبل على مفاهيم جديدة في العلاقات الدولية أساسها الإنسان، فالتحديات تحتاج إلى تعاون الجميع للتضامن من أجل مواجهته.

الاتحاد الأوروبي.. دكتاتورية الثريّ

بهاء العوام
صحافي سوري

وباء كورونا أحدث ضررا مضاعفا في الاتحاد الأوروبي. قتل البشر كما فعل في كل مكان حل به حول العالم، وزعزع أركان التكتل بكل قوته الاقتصادية والعسكرية والسياسية. ليس فقط لأن أضرار الجائحة كانت مهولة ومفاجئة، وإنما لأن الاتحاد في هيكليته يعاني هشاشة تكشفت بوضوح في أزمة الفايروس، بعدما اختبأت لسنوات طويلة خلف شعارات عدة.

المسألة تتلخص في أن الاتحاد الأوروبي يسير منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008 بمبدأ دكتاتورية الثري. هذا الثري في ظل أزمة كورونا هو ألمانيا وبدرجة أقل هولندا. وبعد فشل ثلاث قمم أوروبية في وضع حلول تحتوي الأزمة على مستوى التكتل، فُتِحَ الباب أمام تساؤلات ملحة حول متانة الرابط الذي يجمع 27 دولة، تشترك في الجغرافيا وتختلف في درجة الثراء والأنماط الفكرية والاجتماعية التي تحل محل الدستور في الشدائد أحيانا.

في منتصف 2019، وبينما كان الاتحاد الأوروبي يقف على بعد أشهر من رحيل بريطانيا، قال الرئيس الألماني، فرانك- فالتر شتاينماير، إن بلاده قوة اقتصادية كبيرة في أوروبا ولكنها تعلم مدى اعتمادها على الأعضاء الآخرين في الاتحاد. كان الكلام حينها لطمأنة بقية دول الاتحاد بأن برلين لن تنفرد بالهيمنة على التكتل بعد طلاق لندن وبروكسل.

لم يمر عام واحد على تصريحات شتاينماير حتى اجتاح وباء كورونا القارة الأوروبية بأكملها. تقدمت برلين بمساعدة محدودة للشركاء بقليل من الكوادر والأدوات الطبية دون مقابل، ولكنها وضعت الشروط أمام الدعم المالي الألماني لمواجهة تداعيات المحنة على اقتصاديات دول الاتحاد.

تماما كما حدث عندما وقعت الأزمة المالية العالمية عام 2008، غرقت العديد من دول الاتحاد الأوروبي بديون وأعباء مادية أرهقت اقتصادياتها. فأخذت ألمانيا على عاتقها إنقاذ تلك الدول، ولكن ليس مجانا وليس دون شروط. لقد فرضت عليهم إجراءات تقشف أوجعتهم أكثر من تداعيات الأزمة ذاتها، وجعلتهم طوال سنوات العقد الذي تلا الأزمة المالية يلومون أنفسهم على القبول بشروط برلين وقيودها التعسفية.

تحتاج الدول الأوروبية ألمانيا أكثر من عام 2008. وعلى الرغم من أن برلين تعيش الوباء نفسه، وتشارك الأوروبيين الألم ذاته، إلا أنها تصر على مبدأ المساعدة المالية المشروطة للشركاء في التكتل. لن تقدم ألمانيا دعما ماليا على سبيل الهبات، ولن تمنح مكرمة لدولة ترفض التوقيع على صك استحقاق السداد في آجال لاحقة.

ليس بالضرورة أن يكون السداد عبر إعادة الأموال إلى خزائن ألمانيا، وإنما يكفي القبول بهيمنة الأخت الكبرى على الاتحاد الأوروبي لعقد آخر. يكفي القبول بشروط برلين وخططها في إدارة شؤون الاتحاد كي تبقى هي القوة الاقتصادية الأولى فيه. وبالتالي يكون لها الصوت الراجح في جميع القرارات الداخلية أو الخارجية التي تصدر عن التكتل.

حتى فرنسا وإيطاليا، صاحبتا ثاني وثالث قوة اقتصادية في الاتحاد الأوروبي، قلقتان من الهيمنة الألمانية. وتخشيان أن تؤدي دكتاتورية برلين لتفكك التكتل وانهياره. الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون خرج إلى العالم محذرا من احتمال تضعضع أركان الاتحاد بسبب أزمة كورونا، وبعد بضعة أيام فقط صدر تحذير مشابه من رئيس الحكومة الإيطالية جوزيبي كونتي.

لا تلام ألمانيا في تقديم حماية شعبها ومحاصرة الوباء داخل حدودها، على مساعدة الدول الأوروبية في مواجهة الوباء. وقد لا تلام على فرض الشروط مقابل أي مساعدة تقدمها لأي دولة أوروبية. ولكن المبالغة في التضييق على الشركاء تحت وطأة كارثة إنسانية، ربما تقود إلى عواقب لا تقدّر برلين خطورتها.

قد يقول أحدهم إن ألمانيا تريد من هيمنتها الاستعداد لمواجهة المنافس البريطاني على الصدارة الأوروبية اقتصاديا. لا أعتقد أن المملكة المتحدة تسعى لخصومة مع الجيران، وحتى لو كان ذلك صحيحا، فلا يبدو أن الأمر ملحا. ولا يبدو أن برلين تحتاط فيه لصعود اليمين الأوروبي المتطرف الذي يتغذى على كل خذلان تعيشه دول التكتل لأسباب داخلية أو خارجية.

ما يجدر أخذه بالاعتبار اليوم هو أن الوباء يمثل التحدي الثالث للاتحاد الأوروبي منذ بداية الألفية الجديدة، بعد الأزمة المالية العالمية وخروج بريطانيا من عضويته. لا يجب إنكار أن التكتل بات أقل تماسكا بسبب هذه التحديات. وإن كان ثمة فرصة متبقية لإصلاح الأمر فهي تحتاج من ألمانيا وغيرها تنازلات كبيرة، مثل تجربة ديمقراطية الانتماء بدلا من دكتاتورية الثري.

تونس: لا للفيدرالية الناعمة في إدارة الأزمة

أمين بن مسعود
كاتب ومحلل سياسي تونسي

المستمع لخطاب رئيس الحكومة التونسية إلياس الفخفاخ في البرلمان والقارئ للبلاغات الصادرة عن رئاسة الحكومة حيال أزمة كورونا يستخلص نتيجة واحدة وهي عجز النموذج السياسي القائم حاليا عن إدارة الأزمة وضرورة الانخراط في مراجعات عميقة تمس الخيارات الكبرى.

حيث لا نكاد نسمع إعادة تأهيل مصطلحات قديمة على غرار التسخير ومركزية القرار السياسي والسيادي، ضمن خطاب الفخفاخ، وهي مصطلحات تجاوزتها كافة الحكومات المتعاقبة وبلا استثناء.

من الواضح أن محدودية قدرات الدولة التونسية على محاربة وباء كورونا، دفعت دوائر القرار إلى إعادة التفكير في الخيارات السياسية الكبرى المعتمدة، وهي خيارات تبدأ من خوصصة القطاعات الإستراتيجية في البلاد، لتمر بنموذج اللامركزية وهو أقرب إلى الفيدرالية الناعمة، لتنتهي برقمنة المجالات الأساسية.

وضعت الكورونا تونس، أمام حتميّة المراجعة الأكيدة للسياسات المسقطة من المانحين الدوليين، ولنموذج الدولة المستقيلة من الاستحقاقات الأساسية القائمة، كالصحة والتعليم والغذاء والسكن، وهي سياسات جعلت الفقراء أكثر بؤسا والمرضى أكثر عاهة والأميين أكثر جهالة.

غير أن الأكثر عُمقا أن الكورونا ستدفع تونس، إلى مراجعة نظامها السياسي القائم منذ أحداث يناير 2011، وهو نموذج الدولة الرخوة والسلطة المتشظية والصلاحيات المتناثرة.

اليوم تظهر بالكاشف محدودية النظام الهجين المتذبذب بين الرئاسي والبرلماني، والمتراوح بين المركزي والمحلي، وبين فاعلية السلطة والتوافق المغشوش.

منذ 2011، وهمّ الفاعلين السياسيين والتشريعيين كامن في الحيلولة دون مركزة القرار في يد أي سلطة، فتم تحويل النظام من رئاسي متسلط إلى برلماني متشظ، فحتى البرلمان الذي لابد أن يكون مبنيا على قوة الكتل البرلمانية الكبرى تم تفتيته بمقتضى قانون انتخابي هجين وتحويله إلى جزر برلمانية متناحرة.

المفارقة أن ذات العقل السياسي الذي شظى القرار بين البرلمان والرئاسة، هو ذاته الذي صنع نظام الأقاليم والحكم المحلي الموسع في البلاد، ما حول النظام السياسي التونسي إلى نظام شبه برلماني رئاسي في المركز والجهات على حد السواء.

بمعنى أن نفس الصراع القائم اليوم بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في العاصمة، يُستنسخ بين السلطة التشريعية الجهوية ممثلة في البلدية، والسلطة التنفيذية الجهوية ممثلة في المحافظين.

وكما لا يُمكن محاربة الكورونا في ظل التنازع الخفي والمعلن في الصلاحيات والسلطات بين البرلمان والسلطة التنفيذية، لا يمكن أيضا مجابهة توسع الوباء في المحافظات في سياق التجاذب القائم بين المركزي والمحلي من جهة، والمحلي التشريعي والمحلي التنفيذي من جهة ثانية.

ومن الواضح أن البلاغ الذي أصدره الفخفاخ يوم 28 مارس، لرؤساء البلديات والمحافظين، إضافة إلى طلبه من البرلمان تخويله إصدار مراسيم، يصبان لا فقط في اتجاه مركزة القرار في يد السلطة التنفيذية، بل في المراجعة العميقة لطبيعة اتخاذ القرار في البلاد ولتأثيث السلطات المركزية والجهوية.

> **في الوقت الذي يقوم فيه وباء كورونا بعزل الجغرافيا وتمزيق الفضاء وإعادة تعريف الحدود، لا مجال للفيدرالية الناعمة وللدولة الرخوة وللقرار المتعثر والسياسي المتلعثم**

ولئن ربط الفخفاخ بين هذه القرارات وحالة الحرب على وباء كورونا، فإن الحقيقة معاكسة لما ذهب إليه، فما ينفع في الحرب ينفع في السلم وليس العكس، ذلك أن الطوارئ والأزمات وحدها تبين مدى نجاعة الأنظمة وفاعلية الخيارات وتختبر مستويات التنسيق بين السلطات، فيما تحجب الظروف العادية هذه الهنات والعورات التنظيمية.

الإشكال غير مرتبط بالحكم المحلي ولا بنظام القرب، بل بإسقاط قوالب جاهزة على منظومة الحكم في البلاد، وبتفتيت آليات واتخاذ القرار، وبالانتقال المُرتجل من حكم الفرد إلى حكم السلطات المتناحرة.

يُدرك الفخفاخ أن جيوب الرفض لمركزة القرار السياسي والسيادي كثيرة، منها حركات سياسية تمعشت على الاستثمار السياسي في الأزمات وفي رسم صورة البطولات الوهمية إبان الكوارث، ومنها أخرى تنتظر الاستحقاقات الانتخابية البلدية القادمة، ومنها ثالثة ترى في خطوات الفخفاخ التفافا على نتائج الانتخابات التشريعية والجهوية السابقة، ولا إشكال أخلاقيا واعتباريا عندها في بقاء القرار مترنحا بين دواليب المجالس وبين الحسابات الضيقة للكتل، فيما تعصف الكورونا بالأرواح والضحايا.

وفي الوقت الذي يقوم فيه وباء كورونا بعزل الجغرافيا وتمزيق الفضاء وإعادة تعريف الحدود لا بمقتضياتها المكانية بل بطبيعتها الوبائية، لا مجال للفيدرالية الناعمة وللدولة الرخوة وللقرار المتعثر والسياسي المتلعثم.

وفي الظرف الذي يستثمر فيه الوباء الأزمان البيروقراطية وتطاحن رؤوس الدولة، لمزيد الاستشراء وللانتقال من طور الأزمة تحت السيطرة إلى المحنة خارج الإدارة، يكون من الواجب مركزة القرار في يد فاعل رسمي طليق اليد والصلاحيات، وتحت أنظار البرلمان ومحاسبة النواب.

قد يكون من المجانب للصواب، القفز من الشطط إلى الأقصى، أي الانتقال من سلطة التشرذم إلى سطوة الفرد، ومن الفيدرالية الناعمة إلى المركزية المطلقة، ومن توحش الرأسمالية إلى الدولة الراعية، ولكن الأصل أن يدفعنا وباء كورونا إلى القراءة العميقة في خياراتنا السياسية والاقتصادية والبحث عن بدائل دستورية سياسية واقتصادية متصالحة مع المكان والزمان والإنسان.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk